حوار مع
رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي
في سوريا(يكيتي)
الأستاذ إسماعيل عمر

حاوره : حسين أحمد

س١- برأيك ما هي حقيقة الصـراع الـدائر الآن فـي التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا ..هل هـو نتـاج أزمة حقيقية بين اتجاهين .!!أم أنه إثارة بلبلـة سياسـية بهدف الهروب من المسؤوليات الملقاة على عاتق البعض، لا أكثر ولا اقل ..!!

١-بداية أريد التأكيد على أن تسمية (صراع) لا تنطبق على الحالة القائمة في التحالف، بل إن التوصيف الأقرب للواقع هو (الاختلاف) على صلاحيات ومهام التحالف، حيث يوجد التباس بين صلاحيات اللجنة العليا والمجلس العام للتحالف.. وقبل أن أشير إلى النقاط الملتبسة، أريد أن أوضح بأن التحالف كان في البداية تحالف أحزاب فقط، لكنه بعد تشكيل المجلس العام أصبح (تحالف أحزاب + مستقلين ممثلين لفعاليات اجتماعية وثقافية) ، ومن هنا فإن اللجنة العليا كانت (تقود التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا) عندما كان مجرد تحالف أحزاب فقط، لكن الوضع تغير بعد تشكيل المجلس العام، حيث (تعتبر قرارات المجلس ملزمة لأطراف التحالف) مثلما جاء في النظام الداخلي ، أي انه يقود التحالف ببنيته الجديدة، و(تتحدد مهامه وصلاحياته بمناقشة المواضيع السياسية وأنشطة التحالف، وفقاً لبرنامجه واتخاذ القرارات اللازمة بأغلبية الثلثين).

وكان يفترض بعد تشكيل المجلس العام وتحديد صلاحياته أن تتم إعادة النظر في النظام الداخلي، وخاصة ما يتعلق منه ببند اللجنة العليا، لكي تعدل مهامها على ضوء البنية الجديدة للتحالف .

ولذلك كان هذا الالتباس سبباً في نشوب خلاف على آلية اختيار ممثل التحالف في الأمانة العامة لإعلان دمشق، حيث رأى طرف أن يكون التمثيل بالتناوب بين أحزاب التحالف، في حين رأى الطرف الآخر أن يكون التمثيل عن طريق الانتخاب في المجلس العام الذي نعتبر أن هذا الموضوع هو من ضمن مهامه أصلاً، ولأن مبدأ التناوب (كل ثلاثة أشهر) لا يعطي لممثل التحالف في الإعلان الوقت الكافي، ولا يكسبه الخبرة اللازمة للقيام بدور ملموس، ولا يمكّنه من إنجاز مهمته بشكل فعال وايجابي .

س٢-برأيك هل ما يحدث الآن هو محاولة انقلابية حقيقية على هيئات التحالف وشرعيته بطرق غير دستورية..؟ أم انه ضرورةً حتمية لإعادة بناء هيكلية التحالف ونظامـه الداخلي من جديد لينسجم مع المرحلة السياسية الراهنة.؟

٢-إن ما يحدث لا يمكن تسميته بمحاولة انقلاب على شرعية التحالف وهيئاته، ولا يعتبر بنفس الوقت إعادة بناء لهيكليته ونظامه الداخلي، بل إنه محاولة للفصل بين مهام تلك الهيئات،، ففكرة تشكيل المجلس العام اقترحت من قبل حزبنا في البداية، ولذلك فإننا معنيون بشرح حيثياتها ومبرراتها، وتتلخص تلك الفكرة بإشراك المستقلين في صياغة قرارات التحالف ورسم سياسته، وينسجم هذا المبدأ، بنفس الوقت، مع طبيعة وبنية إعلان دمشق – الذي نحن كتحالف طرف مؤسس فيه – والذي تصل فيه نسبة المستقلين الى حوالي ٧٠% ، مثلما ينسجم مع مشروع المرجعية الكردية المنشودة من خلال مؤتمر وطني، يفترض أن يشكل المستقلون ٥٠%من أعضائه – حسب اقتراح التحالف-، ثم إن هذا المجلس العام يتكون من ٢٦عضو منهم ١٤ مستقل و١٢ممثل للأحزاب، بحيث يكون لكل حزب ثلاثة ممثلين، بما فيهم المسئول الأول، في حين تتكون اللجنة العليا من ٨ أعضاء حزبين، أي عضوين قياديين من كل حزب.. وبمقارنة بسيطة بينهما أعتقد أن من الطبيعي جداً أن يكون المجلس العام هو المرجعية النهائية للتحالف .

س٣ – ما هي حقيقة المعلومات التي تسربت إلى(إقلـيم كردستان العراق) من قبل وقال..؟!! وما لم يقـال أيضـاً ..؟؟ باعتباركم كنتم في الجلسة ذاتها حين تم(النقـاش) بخصوص التعديل والتوافقات ...

٣- إن تلك المعلومات، وبغض النظر عن مدى صحتها ودرجة تضخيمها، وعن موقفنا منها، وردت بشكل عرضي على هامش جلسة رسمية للمجلس العام الذي يجب أن تكون اجتماعاته – كأي اجتماع مسئول- مجالس أمانات لا تتسرب منها سوى القرارات المعنية بالنشر، في حين تبقى المداولات طي الكتمان، يحافظ عليها الجميع ..وحتى في الأعراف الاجتماعية فإن نقل الأحاديث التي تدور في اجتماع خاص، أمر سيئ، حتى لو كانت صحيحة، لكنها عندما تكون غير دقيقة، مثلما هي حال تلك المعلومات، تصبح أمراً آخر، وتسيء إلى مصداقية التحالف وجميع أطرافه .

ومن المؤسف، أن ما أثيرت من مشاحنات حول هذا الموضوع عبرت عن مستوى غير لائق من التعامل، وأعطت صورة غير مقبولة لأطراف التحالف، التي بدت وكأن بعضها تعادي رموزا قومية كردية، في حين تدافع أخرى عنها .

وفي هذا الموضوع أيضاً، فإننا كحضور في ذلك الاجتماع المعني، وفي أي اجتماع آخر، قد نناقش معلومة أو موقفاً سياسياً يتعارض مع قناعاتنا، أو نستمع لطرف نختلف معه، لكننا لن نسمح بأن يكون مثل هذا الاجتماع منطلقاً للإساءة الشخصية لأي رمز وطني أو قومي كردي .

س٤ – هل بمقدور (حزب الوحدة الديمقراطي في سوريا – يكيتي) القيام بدور ما في تهدئة الأجواء داخل (التحالف) ودفعه باتجاه مساره الاعتيادي..؟! أم أن هذا غيـر وارد مطلقاً باعتبار حزب (الوحدة) هو أحد أطراف هذا النزاع الدائر في التحالف ..

٤- أعتقد أن تصحيح العلاقة داخل التحالف وإعادة الثقة المتبادلة بين أطرافه لا يحتاج إلى وسيط، بل يحتاج لحوار مباشر بعيد عن التشنج والمهاترات، يعيد الخلاف الى مساره الطبيعي، أي إلى البحث عن أفضل السبل لتطوير آليات التحالف، لكي يتمكن من تحمل مسؤولياته على الصعيدين الوطني السوري والقومي الكردي .

س٥ - برأيك إلى أين.. يمضي التحـالف الـديمقراطي الكردي في سوريا فـي خضـم هـذه الخلافـات وهـذه الاتهامات السياسية و الشخصية...!! هل من جواب يفرغ هذه المشاحنات السلبية وإبعادها خارج أروقة التحـالف ..؟؟أم أن (التحالف أصبح قاب قوسـين أو أدنـى) ولا حاجة للتحدث فيه لأن الأوضاع تسير أوتوماتيكيا إلى جهة محددة...!!

٥- أريد التأكيد على أن حزبنا سوف يحافظ على التحالف، بأي شكل كان، في ظل غياب البديل الأفضل الذي يتجسد برأينا في عقد مؤتمر وطني كردي تدعى له مختلف الأحزاب وممثلي الفعاليات الاجتماعية والثقافية وتنبثق عنه ممثلية كردية منتخبة تكون بمثابة مرجعية.

س٦ –الأستاذ إسماعيل عمر، كلمتك الأخيرة ..

٦-أريد في الختام، أن أذكّر بأن التسرع في إطلاق الأحكام يلحق الضرر بمستقبل العمل الكردي المشترك، فالتحالف القائم الذي يعتبر مكسباً وطنياً وقومياً هاماً، هو بالنهاية أداة نضالية.. وفي أسوأ الأحوال قد لا نستطيع المحافظة على تركيبته الحالية، أو قد يتم حله إذا عجز عن أداء مهمته، مما يؤثر سلباً على إرادة التقارب في الصف الوطني الكردي، لكن قدرنا ومستلزمات الإخلاص لقضية شعبنا يفرضان علينا - داخل التحالف وخارجه - أن نحافظ على الحد الأدنى من أصول التعامل بين شركاء تجمعهم قضية واحدة، لترك الأبواب مفتوحة أمام اللقاء والالتقاء مرة أخرى، والانخراط مستقبلاً في إطار أفضل نجمع عليه تحت اسم المرجعية الكردية، ومن أجل ذلك فإن الجميع مطالبون بتجنب منطق العداء ولغة المهاترات التي تسيء لمشاعر شعبنا ولعدالة قضيتنا وشرعية حركته، وتضع العقبات أمام وحدة الموقف الوطني الكردي .

بلاغ صادر عن
اجتماع المجلس العام
للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

في أوائل أيار الجاري عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا اجتماعه الاعتيادي ، وناقش المواضيع المطروحة على جدول أعماله ، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

ومن تلك المواضيع دراسة وضع التحالف بهدف تطوير أدائه وتفعيله ، وحل المشاكل القائمة ودعوة جميع الأطراف إلى حضور الاجتماع القادم للمجلس العام باعتباره يشكل مرجعية التحالف وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف بموجب النظام الداخلي.

وقرر الاجتماع إحالة مشروع النظام الداخلي المقدم من قبل أعضاء المجلس العام إلى الاجتماع القادم لمناقشته وإغنائه بالملاحظات المفيدة ، كما تقرر تقريب مواعيد اجتماعات المجلس لتمكينه من متابعة التطورات والمستجدات السياسية.

وأكد الاجتماع على ضرورة مواصلة الجهود من أجل بناء ممثلية تكون بمثابة مرجعية كردية ، ازدادت الحاجة لها خاصةً بعد تزايد حدة السياسات الشوفينية وتتابع الفتن التي تستهدف السلم الأهلي وتهدد الوحدة الوطنية ، والإمعان في حرمان الشعب الكردي من حقوقه القومية والديمقراطية .

أما فيما يخص الوضع الداخلي فقد تابع الاجتماع باهتمام وضع إعلان دمشق وأبدى قلقه العميق وإدانته الشديدة حيال الإبقاء على ثلاثة عشر من كوادره رهن الاعتقال وإحالتهم للقضاء المدني بتهم ملفقة ، وطالب الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان بالتضامن معهم ، وممارسة الضغوط على السلطة لإطلاق سراحهم.

وتوقف الاجتماع عند الأزمة المعيشية والاقتصادية الخانقة التي باتت كارثية ، تهدد باتساع دائرة الفقر في البلاد و في المناطق الكردية بشكل أكثر ، التي تضخ يومياً المزيد من المهاجرين الذين يهيمون على وجوههم في ضواحي دمشق بحثاً عن لقمة العيش ، وتعمقت هذه الأزمة بعد رفع الدعم عن المحروقات ، وانعكست آثارها الخطيرة على مختلف نواحي الحياة ، وتجلى ذلك في ارتفاع أجور النقل وفي تفاقم أزمة الخبز التي تعبر عنها طوابير المواطنين أمام الأفران ، وفي تخلي المزارعين عن زراعة المحاصيل ، مما يتطلب الإسراع في زيادة الأجور وإعادة التوازن بينها وبين الأسعار ، وإنقاذ الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي من مخاطر الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات.

٢٠٠٨/٥/١٠

المجلس العام
للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا